

**الدين والليبرالية  
الحرية... بين العقل الوضعي والإيمان المعقلن**

موحان ماهي شبيب

إنَّ صيرورة العالم وتحوُّلاته السريعة لا تكفُّ عن الإتيان بالجديد فيما يخصُّ البحث عن نظام الحياة الأفضل أو الحياة ﴿الصالحة﴾ كما يسمِّيها بعض الباحثين في توضيح صيغة الحياة التي يختلفون في أحقيَّة من يحدِّد صاحبها من طالحها، أهو الله سبحانه وتعالى، أم الإنسان بعقله وخبرته وتجاربه مع الحياة نفسها، أو بمعنى آخر الإيمان بقبلية أو بعدية المعرفة بالحياة الأصلاح والأفضل.

لكنَّ الملاحظ أنه على الرغم من التغيُّرات التي يشهدها العالم وتطوُّر البحث في مسألة الحريات وحقوق الإنسان، إلا أنَّ العناصر التي تمثل جوهر الليبرالية وهي ﴿بذ التقديس، ورجحان الحقوق على الواجبات، وعدم الخضوع لأية ولاية، واعتبار الإنسان غير معصوم، وتحري الحق وسط تضارب الآراء، وعدم الإعراف للإنسان بأي حق خالص له من عند نفسه، أو من عند الله، والتسامح في الشؤون العقائدية، وتقرير حقوق متساوية للجميع، وعدم إسقاط إنسانية الإنسان بسبب كفره أو ذنوبه﴾<sup>١</sup> مازالت هي المصدر الذي يغذي كلَّ جديد في هذا المجال، إذ إنَّ مقولة ﴿كن جريئاً في استخدام عقلك﴾<sup>٢</sup> التي أطلقها ﴿كانت﴾ في عصر التنوير خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي يمكن اعتبارها أساساً ومنطلقاً لمجموع عناصر الليبرالية، استخدمت بشكلٍ مفرطٍ إلى حدِّ الإستغلال الذي تجاوز ربما حتى مقصديات صاحب المقولة في المراحل اللاحقة، ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أنَّ الليبرالية عندما ولدت لم يكن ينتظر منها كلُّ ما نسب إليها حتى الآن، أي لتصبح وصفة ذات مدى واسع وجذابٍ لأسلوب الحياة، أو لتصل إلى حدِّ الصدام مع الإيدلوجيات والأديان الكبرى كالماركسية والإسلام وغيرها، إذ ارتفعت أوَّل النداءات المطالبة بالليبرالية من دائرة التجارة والتجار تشدَّد على إلغاء مضايقات الدولة، وضمان أمن الطرق والرساميل، وبذ القوانين المعرقله<sup>٣</sup> بعد ذلك أتت مرحلة ﴿تكاثف



الرؤى الفلسفية - النظرية الليبرالية..... وتشكّلت كل مفاسل المجتمع وأجزائه على صورة الإقتصاد الليبرالي الحر ﴿٤﴾ والليبرالية تدعو بشكل صريح إلى أن الفرد ورغباته وسعادته هي الأساس الذي يجب وضع نظام الحياة على أساسه، بل إن الإنسان عموماً يجب أن يكون هو الواضع لهذا النظام سواء أكان مصيباً أو مخطئاً، لأنه في النهاية كما يعتقد الليبراليون سيصل إلى النظام الأفضل من خلال تفاعله مع الحياة وتراكم المعارف البشرية بمرور الزمن، ولا يعترف بالنظم الإلهية الجاهزة، لأنه يعتقد أن من يقوم بتأويل وتفسير النصوص الإلهية في المسيحية والإسلام والديانات الأخرى هو إنسان أيضاً، ولا يمكن لإنسان أن يتحكم بمصير البشر باستخدام أدوات تفسير إنسانية بشرية أرضية، أي بمعنى أنه لا يعلم مقصدية الإله سوى الإله نفسه، ومن الواضح مما تقدّم أن الموضوع هو عبارة عن مجادلة مخادعة تصطبغ بصبغة المنطق، لكنها لا تصل بنا إلى شيء فيما عدا التفسير التالي، أن معظم دعاة العلمانية - سواء أكانوا عرباً أو غربيين - يعيشون في مجتمعات تؤمن بأحد الأديان الكبرى كالمسيحية أو الإسلام أو اليهودية أو البوذية أو غيرها، وقد يتفاوت مستوى التدين من الشكلي إلى المتطرف، لكن الدين يبقى موجوداً ومشكلاً هالة تطوق حياة الناس حتى وإن حاولوا تجاهلها بفعل مؤثرات خارجية، ففي أمريكا مثلاً كما يرى غي هارشير ﴿٥﴾ أن الدولة علمانية والمجتمع متدين ﴿٥﴾ وفي اليونان اعترفت جميع الدساتير اليونانية بالكنيسة الأرثوذكسية كدين مهيم ومفوق للدولة اليونانية ﴿٦﴾ وفي فرنسا رائدة العلمانية ما زالت بعض المحافظات تتمتع فيها الكنائس بسلطة روحية عالية واهتمام كبير من الحكومة مثل الألزاس - موزيل، وتتفاوت المجتمعات الأوربية عموماً على هذا النحو بغض النظر عن ممارسة الطقوس الدينية من عدمها، فإن الجزء الأكبر من المجتمع الغربي مصنّف من ناحية الإنتماء إلى دين معين، أما في الشرق الأدنى والأوسط والأقصى فإن الدين الإسلامي يتمتع بجموية كبيرة قياساً إلى الغرب، ولذا فإن من يريد الانتقال بمجتمعات كهذه إلى

ترك الدين وكل ما هو مقدس عليه أولاً أن يفرغ هذا الدين من محتواه من غير أن يدعو إلى الإلحاد، أو على الأقل الصعود بالإنسان إلى مرتبة الند مع الإله، وبالتالي التفوق عليه أو هكذا يأمل العلمانيون أن يحصل في النهاية بنفس الأسلوب الذي أقنعوا به الناس بأن الحياة وكيفية ممارستها من اختصاص الإنسان، وما لله على الإنسان سوى مجموعة من العبادات التي يجب أن لا يتعدى تأثيرها باب الكنيسة أو المسجد.

إن نظرة بسيطة إلى دعاة العلمانية وملاحظة حياتهم اليومية لا تشير إلى أي وجود للدين، سواءً أكان الدين العلماني الذي يدعوننا إليه، أم الدين الأصولي الذي نعرفه، لأنهم ببساطة يفتخرون إلى الإيمان، ولا يمكن لأي مفكر الإقتراب من فعل وتأثير ولذة الإيمان ما لم يكن قد عاشه هو نفسه وتشبع به وذاق راحته النفسية، ونظر من خلاله إلى الحياة بمنظار جديد، وعندها سيدرك كما يقول ريجيس دوبرية ﴿ بأن المقدس هو أفضل طريقة لفهم الدنيوي ﴾<sup>٧</sup> وأن ﴿ الدين ليس أفيون الشعوب، بل هو فيتأمين الضعفاء، وهو ليس مادة منومة، بل هو عنصر ينه ويثير الحماسة، ولا يستطيع الفلاسفة تخيل ذلك لأنهم محبسون في ميدان جامعي تنظيري محض ﴾<sup>٨</sup>.

وإذا انتقلنا إلى أهم مصطلح سحري يحمله الليبراليون ويلوِّحون به دائماً لكل من يريد أن يفتح باباً للنقاش حول المرتكزات النظرية لليبرالية، وهي الحرية، تلك الكلمة التي تحت لوائها انتهكت الكثير من الجوانب الإنسانية للإنسان نفسه، فإن الفكرة التي يمكن طرحها بوضوح هو أن الليبرالية تؤمن بأن حرية الإنسان لا تنتهي إلا إذا أدت إلى انتهاك حرية الآخرين والمطالبة بأن تترك الدولة كلياً ﴿ لأفراد المجتمع المدني التصرف مع اختزال دورها إلى مجرد دركي ﴾<sup>٩</sup> هذا على المستوى الاجتماعي، وعلى المستوى الاقتصادي رفع شعار ﴿ الطبيعة خير المدبرين ﴾<sup>١٠</sup> أي إن الأسواق والمضاربات والأسهم والتجارة عموماً هي التي تنظم نفسها بدون تدخل الدولة، وعلى المستوى



السياسي لا يحق للكنيسة التدخل في الشؤون السياسية، ويقتصر دورها على الأمور العبادية فقط، لكن التطورات التي حصلت في المجتمعات تدعو بشكل لا يتحمل الجدالات العقيمة والمخادعات الفلسفية والهروب إلى الأمام إلى إعادة النظر في حقيقة ما تقدم، ففيما يخص الجانب الإقتصادي والسياسي يقول عبد الكريم سرروش ﴿لم تبق الليبرالية على سابق سخائها وتسامحها، إذ تبته مفكروها بجد إلى ضرورة تدخل الدولة في الأمور﴾<sup>١١</sup> ولو ﴿ألقينا نظرة على أكثر الحكومات ديمقراطية وليبرالية، للاحظنا أن أشباحها تحيم على كافة مرافق المجتمع وقطاعاته، ما من شيء لا العائلة ولا الطب ولا الصحة ولا التربية ولا التعليم ولا الإقتصاد ولا الجامعات ولا الأسواق ولا أي شيء آخر بمعزل عن سطوة الحكومات اليوم﴾<sup>١٢</sup> وربما تكون الأزمة الإقتصادية الأخيرة خير مثال على ما أقول، إذ تدخلت الدولة لترميم الجرح الإقتصادي الكبير الذي لحق بها، بالرغم من أن فكرة التدخل كانت مرفوضة في السابق، وهذا التخلي يستند إلى نظريات إنسانية بحتة، في حين أن الإسلام بأطروحته الشاملة وتنظيمه للحياة أكد على مسألة التدخل وعدم ترك الأمور لأهواء وأفكار الناس المتضاربة والمتباينة في التزامها الإنساني، لذا فإن الرسالة الإسلامية الإلهية التي رفضتها الليبرالية كمنهج حياة أثبتت تفوقها في هذا المجال، وعلى ذلك لا بد لدعاة العلمنة والحرية المفرطة والإتكاء على الإنسان أن يعيدوا النظر في مسألة عبثية الإنسان التي تسمى الحرية، أما في مسألة حرية الدين والمعتقد تجد أن لدى الدول الغربية قوانين تدعو إلى العجب، ففي المملكة المتحدة مثلاً هناك قانون يمنع التجديف بالدين ويعاقب حسب القانون المدني كل من يفعل ذلك ماعدا الدين الإسلامي، يقول هارشير: ﴿اتسع قانون التجديف الذي كان يعني في الأصل الأنغليكانية فحسب، اتسع ليشمل كنائس مسيحية أخرى، لكنه لم يسر مثلاً على الإسلام، وهذا - للمفارقة - ما أنقذ سليمان رشدي من تهمة التجديف التي وجهها الإسلاميون له﴾<sup>١٣</sup> ونستطيع أن نستنتج أن مسألة العدالة والحقوق لا تشبه أبداً تلك

الأغلفة الملونة التي تُسوّقُ بها إلى العالم الإسلامي، ومما يفيض فعلاً أن طبيعة الحاجة وسوق الأدلة قد يعطي شيئاً من الحق للعلمانيين الغربيين بالنسبة لنظرتهم إلى الدين وهو لا يرجح في كل الأحوال إلى مستوى العبور إلى الضفة الأخرى، أي النزوح من الإيمان إلى المادي، على اعتبار - كما يذكر سرورس - أن الوجه العبوس الذي كانت الكنيسة تطالع به الناس سلب منهم الجراءة على العقل، لا تقرأ ولا تفهموا لئلا تكون لهذه القراءات والفهوم استحقاقات تتضارب مع سلطة الكنيسة أو أفكارها، هذا هو الجور الفكري الذي مارسته الكنيسة، أما الأنماط الأخرى من جورها على الناس فصيتها الذائع يعفينا عن ذكرها ﴿١٤﴾ فما بال العلمانيين العرب وهم يتمتعون بهذا الفضاء الكبير نسبة إلى عقل الإنسان ومدى إدراكه لحقيقة الحياة والكون، وأن ما حصل من أحداث غير مقبولة خلال تأريخ الإسلام لا يعطي الحق لأي كان العبث أو التقليل من شأن الرسالة الإسلامية خاصة النصوص التأسيسية، أي الجانب التنظيري منها، وأن التعمية التي يمارسها البعض والتأكيد على النقد باتجاه واحد وعدم تحليل ما يطرح من الغرب واعتباره نقياً وغير قابل للخطأ لهو ظاهرة مؤسفة حقاً، يقول مصطفى مليكان إن ﴿الليبرالية تقف على الضد من تصنيف القانون أو الشرع﴾ ﴿١٥﴾ وإن ﴿التزمت السلوكي والذي يمكن تسميته﴾ أصالة الإحتياط ﴿يطلق في الأخلاق واللاهوت الأخلاقي على نظام يؤكد على الخيار الأقرب إلى الإحتياط في كل حالات الشك..... وإن ثغرت أنه يشيع التحجر والجمود﴾ ﴿١٦﴾ ومن الواضح أن هناك نقداً لإلحاق الشك بمسألة الإحتياط، ومن غير أن أدخل في تفاصيل الدفاع عن هذا الموضوع أورد لكم نصاً آخرأ لأحد مناصري العلمانية، وهو الكاتب غي هارشير الذي ذكر في كتابه العلمانية حول سبب منع ارتداء الحجاب للمرأة المسلمة في أوروبا ﴿بأن الحجاب ما هو إلا البداية، فمن وراء تلك المطالبة الأولى ستطل مطالبات أخرى برأسها، تتعلق بفصل الفتیان عن الفتيات في دروس الرياضة البدنية، أو - وهذا خطر - بضرورة وجود دروس



ذات وجهة نظر خاصة ﴿ بالنسبة للتأريخ - الحملات الصليبية على وجه الخصوص ﴾ ﴿١٧﴾ .

أعتقد أنه يمكن الإستنتاج وببساطة مدى هشاشة السبب المذكور، ومدى نسبة الشك فيه، فإذا كان الإحتياط هو شك يؤدي إلى التحجر والتزمت فماذا يسمى الشك أو التكهن بأن شيئاً آخر سيأتي بعد ارتداء الحجاب، وإذا افترضنا أن ما يحشاه الأوربيون قد حدث، ألا يستطيعون في وقتها تشريع قانون المنع، وفي مقطع آخر يقول ملكيان: إن الليبرالية ﴿ تحاول... الحفاظ على حقائق الدين الأصيلة، وإعادة طرحها بتعابير ومفاهيم أخرى في إطار النظم الفكرية الجديدة ﴾ ﴿١٨﴾ ، ولا ندري من أين جاء الكاتب بهذه الأطروحة التلقيفية، وهل إن تشريع قوانين لزواج المثليين ومحاولة إيهام المجتمع بأن هذه المسألة طبيعية هو حفاظ على حقائق الدين؟ وهل إن عزل الدين عن الحياة والتشجيع على الخلاعة والتهتك وغرس الأفكار الرأسمالية التي تجرد الإنسان من إنسانيته هو إعادة طرح لحقائق الدين؟، ترى ماذا يكون مصير البشرية إذا انتشر اللواط والسحاق تلك السنة التي تحدث عنها السيد محمد باقر الصدر وقال: إن مصير البشرية سيكون إلى زوال إذا حصل ما افترضنا أن يحصل، وفي النهاية فإني أعتقد أن من بديهيات طبيعة الإنسان أنه يكون أكثر اهتماماً بالظواهر والأحداث التي تحتل المكان الأكبر في حياته - وهذه الحقيقة ليست خافية على دعاة العلمانية بطبيعة الحال - ومن البديهي أيضاً أن كل ما يطلق له العنان ويمنح له الحرية سينمو ويكبر ويتحول إلى مؤسسات وجمعيات وشعارات وأسلوب حياة وهذا بالضبط ما حدث من تغليب مجحف لكل أنواع الحريات وتسهيل امتداداتها إلى حياة الفرد اليومية في الغرب على حساب الحرية الدينية، وربما هناك من يرد على هذا الموضوع ويقول إن الحرية الدينية مكفولة ويستطيع كل من يريد أن يذهب إلى الكنيسة والجامع ممارسة هذا الحق بدون قيود، لكن الحقيقة أن هذه الصورة خادعة، لأن القيود الحقيقية وضعت قبل أكثر من ثلاثة قرون عندما أصبح

﴿الدين داخل الدولة بينما لم تعد الدولة داخل الدين﴾<sup>١٩</sup> وفي المدارس الأوربية وجد الدين نفسه ﴿مبعداً إلى خارج أوقات الدوام المدرسي﴾<sup>٢٠</sup> ويكاد يكون موقف الليبرالية من الدين ثابتاً، بل هو المبدأ الأساس في تكوينها متى ما أمكن لليبرالية الإنفتاح باتجاهات مختلفة، لكنها لا تطرق باب الدين والنقاش في إمكانية أن يكون حل لمشاكل اجتماعية حتى وإن وجدت الحل فعلاً في الأطروحة الإلهية، إنها تتحمل نتائج تجارب الإنسان المجردة التي تشق طريقها نحو الجهول ونتائجها السلبية على أن لا تجند العقل البشري نفسه للتفكير في الرسائل السماوية وإمكاناتها البعيدة المدى.

من ناحية أخرى قد يحتاجنا بعض الذين يعتقدون بأن الليبرالية قد قدمت الكثير من الحلول للشعوب إضافة إلى كل أنواع الحريات، حرية المعتقد وحرية الضمير وحرية المرأة وحرية التعبير عن الرأي وغيرها، فإنها جاءت بالمصطلح الأكثر شهرة والذي صدر إلى كل العالم، ألا وهو الديمقراطية، باعتبارها من وجهة نظر الليبراليين الحل لكل المشاكل من استبداد وظلم وتخلف وتسلب، وفي الحقيقة كي نكون موضوعيين فإن الديمقراطية فيها الكثير من الإيجابيات، وأهمها قضية الانتخابات التي هي مصداق واضح عن حرية التعبير، لكن ما نريد أن نقوله هنا أن المسائل الإجرائية الصحيحة والبحوث العلمية العامة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإنساني عموماً، حتى وإن صدرت عن انتماءات أو إيدلوجيات معينة كالليبرالية، يمكن الاستفادة منها لكل شعوب العالم بما فيها الشعوب الإسلامية، وهذا لا يعني تحول الإسلاميين إلى ليبراليين بالمعنى الحرفي للكلمة كما يحدث عندما يجد الليبراليين ظاهرة أو حالة صحيحة ومفيدة في الإسلام كسلوك اجتماعي أو غيره، فإن ذلك لا يعني بالضرورة قناعة الليبراليين بالإسلام كدين ومعتقد ودستور حياة، لذا فإذا كانت الليبرالية تؤمن بأن الإنسان كفرد هو الغاية والوسيلة فإن الله سبحانه وتعالى جعل من الإنسان خليفته في الأرض وكفاه الوسيلة من خلال ما أنزل عليه في





الكتب السماوية وترك له مقداراً كبيراً من الحرية في التفكير والتدبير من غير أن يسمح له بإثارة العقل العبثي فيه أو إطلاق طاقة الشر الكامنة التي قد تصنع الرفاهية للمجتمع، لكنها وإن امتدت فإنها ستقضي في النهاية على الإنسان نفسه، وهذه علة وجود عالم محاط بالرعاية الإلهية ما دام الإنسان يتجه بنية خالصة إلى صانع الحياة وموجدها.

### الهوامش

١. عبد الكريم سروش / المرتكزات النظرية لليبرالية / قضايا إسلامية معاصرة ص ١٦٣.
٢. المصدر نفسه ص ١٥٠.
٣. المصدر نفسه ص ١٤٥.
٤. المصدر نفسه ص ١٤٦.
٥. غي هارشير / العلمانية ص ١١١.
٦. فاسيلوس.ن. ماكريدس ص ٧٤.
٧. ريجيس دوبريه / حوار / قضايا إسلامية معاصرة ص ٤٠.
٨. ريجيس دوبريه / حوار / قضايا إسلامية معاصرة ص ٣٧.
٩. غي هارشير / العلمانية / ص ٨٨.
١٠. عبد الكريم سروش / المرتكزات النظرية لليبرالية / قضايا إسلامية معاصرة ص ١٤٦.
١١. المصدر السابق ص ١٦٣.
١٢. المصدر السابق ص ١٦٤.
١٣. غي هارشير / العلمانية / ص ٦٦.
١٤. عبد الكريم سروش / المرتكزات النظرية لليبرالية / قضايا إسلامية معاصرة ص ١٤٩.
١٥. مصطفى ملكيان / قضايا إسلامية معاصرة / ص ١٩٨.
١٦. مصطفى ملكيان / قضايا إسلامية معاصرة / ص ١٩٨.
١٧. غي هارشير / العلمانية / ص ٤٣.
١٨. مصطفى ملكيان / قضايا إسلامية معاصرة / ص ٢٠٠.
١٩. بوبيرو / غي هارشير / كتاب العلمانية ص ٢١.
٢٠. غي هارشير / كتاب العلمانية ص ٥٤.